مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: تحليل الشراكات التجارية للعراق 2003-2013
اسم الكاتب: م.د. جاسم محمد مصحب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/231
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحليل الشراكات التجارية للعراق 2003 - 2013

م.د. جاسم محمد مصحب

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

2014

الملخص :

في اطار الأهمية النسبيه لموضوع التجاره الخارجيه في الاقتصاد العراقي لما يتميز به من درجة عاليه من الانكشاف الاقتصادي وبالأخص بعد العام 2003 ،ولجملة التغيرات التي حصلت في اسلوب الإداره الاقتصادية الكليه للبلد .

لذلك اتجهت هذه الدراسة الى مناقشة وتحليل موضوع الشراكات التجاريه للعراق بين عامي 2003 و2013 من وجهة الارباح والخسائر والاتجاهات العامه .ولإجل ذلك تناولت الدراسة الموضوع بمحورين اساسين هما :- واقع الشراكات التجارية للعراق مع العالم

- شراكات العراق التجاريه مع دول الجوار الجغرافي

وخرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من اجل امكانية الاستفاده العملية من الدراسة

والله من وراء القصد

ABSTRACT:

In sequence of the relative importance of foreign trade subject in Iraqi economy which as marked by high degree of economic openness especially after 2003, for this target study treated the subject in tow items.

- Reality of Iraqi trade partnerships with the world.

- Iraqi trade partnerships with the geographical neighborhood states.

The study deduced number of conclusions &recommendations in way to study practical benefit.

On god we aim.

اولا مقدمه :

يتسم الاقتصاد العراقي ومنذ فترة طويله بالانكشاف الاقتصادي العالي وحيث ان هذه السمة وضعت العراق بشكل دائم بخضم شراكات تجاريه واسعه مع كل دول العالم فضلا عن دول الجوار المحيطة به جغرافيا

وقد تولدت دوافع اكبر لهذه السمة بعد العام 2003 لجملة اعتبارات ولنوعية الاولويات المعتمده في ادارة الاقتصاد الكلي في العراق ،حيث الانفتاح التجاري الواسع مع الاخذ بنظر الاعتبار حال ادارة المنافذ الحدوديه كذلك نوعية السياسات الكمية والنوعية .حيث تشهد سوق العراق تدفقات مضطردة من السلع المنتجه في كل انحاء العالم لاسيما دول اقليم الجوار (تركيا وايران وسوريا والاردن والعربيه السعوديه ومصر ..الخ) وقد سجلت الاستيرادات العراقيه ارقاما كبيره اذا اخذناها كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات التي تلت العام 2003 .

هنا يجب الانتباه الى هذه الخاصره الواهنه للاقتصاد العراقي من خلال ادارة هذاالمتغير باتباع معايير المصلحة الاقتصاديه الوطنيه والتعامل المنضبط معه .

لذلك اتجهت هذه الدراسة لتقييم الشراكات التجاريه للعراق وخصوصا مع دول الجوار الجغرافي من حيث مستوى ربحية العراق وخساراته واتجاهات ذلك والاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من ذلك .

اهمية الدراسة : تنبع اهمية الدراسة من اهمية الحياة التجاريه الخارجيه للعراق باعتبارها هي مصدر الايراد الداخل فضلا عن انها مصدر التسرب المالي الى الخارج من خلال الاستيراد المفرط

مشكلة الدراسة :تتمثل مشكلةالدراسة بعدم تكافؤ العلاقات التجاريه الخارجيه للعراق وبروز حالات الخسائر بشكل شبه عام في كل شراكاته الثنائيه الا بعض الاستثناءات

منهجية الدراسة : اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي بالطريقة الوصفية والاحصائية لتحليل موضوعها

فرضية الدراسة : تيستند الدراسة السفرضية مفادها (إن العراق يعد خاسرا في اجمالي التبادل التجاري مع المناطق التجاريه الدوليه خاصةً مع دول جواره الجغرافي)

هيكيلية الدراسة : من اجل تحليل ودراسة موضوعها الاساسي تكونت الدراسة من الاجزاء التاليه

الملخص بالعربيه

ABSTRACT

المقدمة

المحور الاول : واقع الشراكات التجارية للعراق مع العالم

المحور الثاني : شراكات العراق التجاريه مع دول الجوار الجغرافي:

الاستنتاجات والتوصيات

المصادر

المحور الاول :- واقع الشراكات التجارية للعراق مع العالم :

كما تمت الاشارة في مقدمة الدراسة الى ان الاقتصاد العراقي يتسم بانكشاف اقتصادي واضح وذلك من خلال اعتماده بشكل اساس على التجارة الخارجية في توليد الدخل القومي والايرادات المالية المكونة له وذلك من خلال تصدير النفط الخام الى الاسواق الدولية ، فضلا عن اعتماده على التجارة الخارجية في توفير العرض السلعي المستجيب للطلب الاستهلاكي الكلي ،وذلك لقصور العرض المحلي وقدرته على الاستجابه للطلب من الناتج الوطني لجملة اسباب تاريخية تنظيمية وهيكلية .

مما تقدم يمكن العمل على تقييم شراكات العراق التجارية الدولية من اتجاهاتها المختلفه بالاتي :

اولاً: الاتجاهات والدوافع العامة : ونعني بها اتجاهات المتاجرة الدولية للعراق ودوافع ذلك اي التي ادت الى توجه العراق خلال فترة الدراسة الى تنامي تجارته الخارجية من حيث الكم والنوع والتوزيع الجغرافي حول العالم وفق الاتجاهات الموروثه والمستحدثه في الثوابت العامه واولويات السياسة التجاريه للعراق ، ويمكن ان ندرج الاسباب الاساسية لتوجه التجاره الخارجيه للعراق اتجاهها الذي سندركه خلال مناقشتنا لبيانتها التفصيليه وهي الاتي :

1- مخرجات التحول السياسي والتوجه نحو السياسات العامة المعتمده على اسلوب اقتصاد السوق في الادارة الاقتصاديه[1] وخصوصا السياسة التجاريه التي تعتمد اسلوب الباب المفتوح والتقليل من العوائق والعقبات امام الحركة التجاريه وخصوصا قطاع الاستيراد وذلك على الاخص فرض ضريبه كمركية موحده بمعدل 5% وهي ضريبة اعمار العراق لغاية العام 2013 .
2- الزياده التي حدثت في المستويات العامه للاجور خصوصا موظفي الحكومه والتي سجلت لغاية 2012 معدلا يوازي 12 الى 14 % من الناتج المحلي الاجمالي ويتوقع ان يستمر

[1] لمزيد من التفاصيل : مظهر محمد صالح ، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق /الدولة الريعيه من المركزيه الاقتصاديه الى ديمقراطية السوق ، بيت الحكمه العراقي ، بغداد ،2010

ضمن هذا المعدل لغاية 2018 [2] والعاملين في القطاع العام والتي اهلت الزيادات المظطرده بمستوى الطلب الفعال (مع الاخذ بنظر الاعتبار وجود حالات تحت مستوى الفقر تمثل اكثر من 23 % من مجموع السكان)[3] والذي يستوجب الاستيراد مع بقاء حالة القصور للقطاع الانتاجي المحلي في توفير العرض في قطاعات الطلب المحلي الاستهلاكي .

3- ارتفاع مستويات الميل الحدي للاستهلاك النابع من اتجاهين الاول هو مستويات نمو الدخل ومعدل نصيب الفرد من الناتج القومي خلال فترة الدراسة فضلا عن العامل الثاني هو عدم اشباع الكثير من الحاجات الاستهلاكيه من الناحية السيكولوجيه وذلك لتراكمات سنوات الحرمان الذي عانى منه المستهلك العراقي خلال الفترات التي سبقت سنين الدراسه .

4- ارتفاع معدل نمو السكان بشكل مضطرد خلال فترة الدراسة حيث تراوح بين 2،4 و3%بين الاعوام 2003 -2012 [4] . وهو معدل مرتفع وهذا عامل مُنشِأ للنمو في الطلب الاستهلاكي الذي سيوفره العرض من الاستيراد في ظل ظروف العرض المحلي المشار اليها اعلاه

5- عودة العراق كشريك تجاري الى السوق الدوليه من جديد بعد فترات من العقوبات الاقتصادية والمقاطعه جعل كثير من المنتجين في الدول الشريكة التقليدية والجديده للعراق استهداف السوق العراقية ببرامج تسويق كبيره وسعت بعض الشيئ من ارقام التبادل التجاري الدولي للعراق خلال فترة الدراسة

ثانيا:- اتجاهات الصادرات العراقية خلال مدة الدراسة حيث ستعمل الدراسة على مناقشة ذلك من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات و نوعية تلك الصادرات السلعية

[2] IMF Country Report. IRAQ , International Monetary Fund Washington, D.C.,JULY 2013

[3] لمزيد من التفاصيل انظر : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيه ،التقرير الستراتيجي العراقي 2010 -2011 ، 2011 ، ص ص 221 -279

[4] The economist intelligence unit ,Iraq ,country report ,London ,December 2010 ,p 5.

1- التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية خلال فترة الدراسة ، يمكن من خلال متابعة ارقام الجدول (1) ملاحظة اتجاهات جغرافية صادرات العراق خلال فترة الدراسة وسنبدأ بالعام 2004 وذلك لضآلة ارقام الصادرات في العام 2003 مقارنة بباقي الاعوام في الجدول .

جدول (1) الاتجاهات الجغرافيه للصادرات العراقيه 2003 -2013 (مليون دولار)

المنطقه الجغرافيه	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اسيا	307	421	4427	6211	9999	17969	23589	36311	42914	4243
الامريكيتيين	765	1054	16922	21694	34922	19571	15606	24023	28393	29012
اوربا	549	7320	7849	9723	15651	7957	10446	16080	19004	19016
الدول العربيه	654	854	949	1437	2313	1412	1853	2852	3371	3895
افريقيا	64	143	198	479	771	169	223	343	405	421
بقية العالم	104	115	183	44	70	35	47	72	85	79

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامه للاحصاء والابحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات ، 2014 .

ومن خلال تحليل الجدول (1) اعلاه نلاحظ الاتي خلال مدة الدراسة ، ان الصادرات العراقيه تنمو بشكل عام خلال المدة التي يغطيها الجدول (1) اعلاه ولكل التوجهات الجغرافيه للصادرات لكن اعلى معدلات للنمو في الصادرات العراقيه كانت في حالتي الامريكيتين واوربا كم نلاحظ ان العام 2004 كانت صادرات العراق الى الامريكتين(307)مليون دولار اما في العام 2013 نلاحظ ان الصادرات العراقيه لهذه المنطقه كانت(29012) مليون دولار اما الصادرات الى اوربا فقد سجلت في العام 2004 مامقداره 549 مليون دولار فيما كانت في العام 2013 مامقداره (19016)مليون دولار ، حيث يمكن ملاحظة النمو المتسار ع خلال هذه الفترة للصادرات العراقيه لهاتين المنطقتين الدوليتيين تليهما مناطق اسيا بصادرات بمقدار(307) مليون دولار في العام 2003 وصادرات بمقدار (4243) مليون دولار للعام 2013 من ثم الدول العربيه بمقدار صادرات (654) مليون

دولار للعام 2003 وصادرات بمقدار (3895) مليون دولار للعام 2013 تليها الدول الافريقيه وبقية العالم بمعدلات نمو متواضعه كما يبين الجدول (1) اعلاه .

واذا اردنا العمل على تحليل هذا السلوك الجغرافي للصادرات العراقيه فيمكن ان نرجعه لجملة من الاسباب والتي دعت الى هذا التركز الجغرافي لها ومن الاسباب ماهو اقتصادي صرف او انه نابع من اتجاهات تاريخية سياسية او فنية وكالاتي ،

اقتصاديا اتجهت الصادرات العراقيه الى هذا المنحى بسبب نوعية الصادرات التي تتكون بشكل اساسي من النفط الخام وان اهم مكونات جانب الطلب العالمي على النفط الخام للفترة التي تعالجها الدراسة والتي تضمنها الجدول (1) اعلاه ، تاتي من الامريكتيين واوربا ثم اسيا بالدرجة الثانية وهكذا بقية مناطق العالم وحسب مستويات نمو الطلب على النفط الخام[5].

اما تاريخيا ومن ناحية العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق فالامركيتين وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربيه هما شركا تقليديين للعراق ومستوردين اساسيين للنفط الخام العراقي فضلا عن المستورديين الثانويين في مناطق عالميه اخرى .

من الناحية الفنية (التقنية) في الصناعة النفطية والبتروكيمياويه فأن المنشآت الامريكية والاوربية خصوصا في قطاع تصفية النفط لازال قسم منها يستطيع استخدام النفط العراقي على عكس تحول المنشآت الاسيويه وخصوصا اليابان الى انواع نفوط جديده بعد انقطاع التجهيزات النفطيه العراقية اليها إبان حربي الخليج الاولى والثانية و خلال فترة العقوبات الدولية التي منعت تصدير النفط العراقي لفترات طويله خلال تسعينات القرن الماضي فضلا عن ان بعض الاستيرادات الامريكية تذهب الى تعويض الاحتياطي الفدرالي من النفط الخام في حالة استخدام قسم منه اضطراريا .

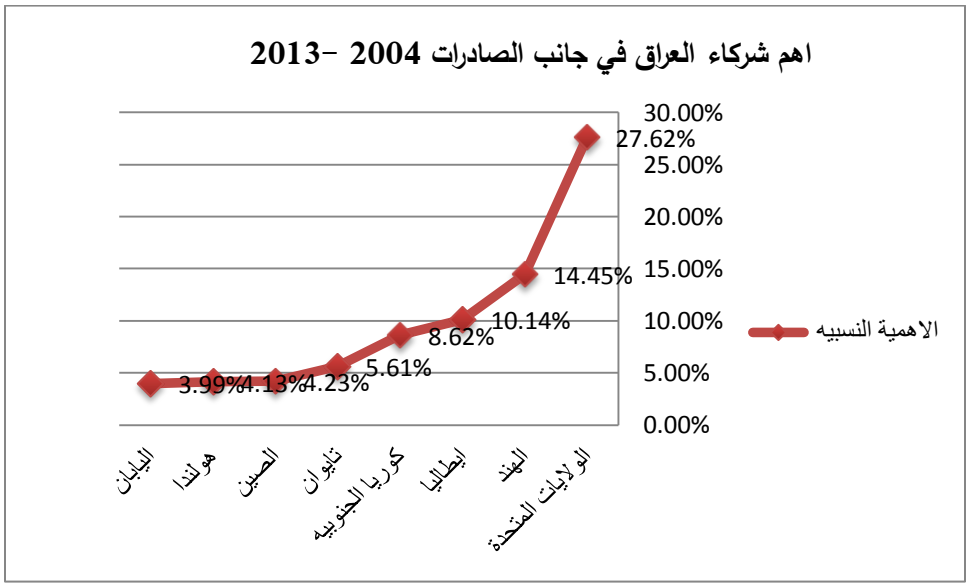
اما في الجانب السياسي فإن العلاقات الستراتيجيه السياسية للعراق بعد العام 2003 التي ربطته باتفاقات خصوصا مع الولايات المتحده الامريكية ادت الى تركز صادرات العراق بهذا الاتجاه وهو عامل تأثير واضح في سوق الصادرات العراقيه التي يمثل النفط الخام فيها

[5] World oil outlook 2012, OPEC secretariat, Vienna Austria, 2012, pp. 56 -62

اكثر من 90 % حتى اذا سلمنا بانه ذا تاثير ثانوي نوعا ما ، هذا فضلا عن العلاقات العراقية الاوربية التي تأخذ نفس المنحى في التأثير على اتجاه الصادرات العراقية وتوزيعها جغرافيا [6].

هذا مايتعلق بتوزيع صادرات العراق جغرافيا وحسب مناطق التجارة الدولية في الفترة التي تعالجها الدراسة وسنحاول ان نكون اكثر تفصيلا من خلال توزيع الصادرات حسب اهم الشركاء التجاريين كنسبة مئوية حيث إن الولايات المتحده الامريكية تمثل الشريك الاعلى نسبة في جانب الصادرات حيث تمثل الصادرات لها في الفترة من 2004 –2013 مانسبته (27،62 %) من اجمالي الصادرات العراقية تليها الهند بمانسبته (45،14 %) من اجمالي الصادرات لغاية العام 2013 ثم ايطاليا وكوريا الجنوبية وتايوان والصين بنسبة (10،14 % ، 8،62 %، 5،61 % ، 4،32 %) على التوالي واخيرا هولندا واليابان بنسبة (4،13 % ، 3،99 %) على التوالي[7] . والمخطط ادناه يمثل ذلك بوضوح اعتمادا على البيانات اعلاه .

الشكل (1) اهم شركاء العراق في جانب الصادرات 2004 –2013



[6] لمزيد من المعلومات حول جغرافية التجارة الدولية والمناطق الجغرافية للتجارة الدولية : راجع . عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق ،دمشق، 2004 ، ص .ص 115– 138 .

[7] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامه للاحصاء والابحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات ، 2014 ،مصدر سابق

2- التركيبه السلعيه للصادرات : كما ذكرنا سابقا فإن الصادرات العراقيه تتكون بشكل اساس وبنسبة تتجاوز 90% من النفط الخام[8] . ولهذا اسباب اهمها إن الاقتصاد العراقي يعانى من احادية في جانب توليد الناتج المحلي الاجمالي GDP من خلال تدمير البنية الانتاجية خلال فترات الحرقب المتواصله خلال الثلاث عقود المنصرمه، فضلا مخرجات السياسة التجاريه المنفتحة التي ادت الى انهيار محاولات القطاع المحلي في اعادة الحياة الى هياكله الانتاجية وعمق المنافسة الاجنبيه السعريه والنوعيه لهذا القطاع وخصوصا قطاع سلع الاستهلاك

ثالثا : اتجاهات الاستيرادات العراقيه خلال مدة الدراسة حيث ستعمل الدراسة على مناقشة ذلك من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للاستيرادات و نوعية تلك الاستيرادات السلعية.

الجدول(2) الاتجاهات الجغرافيه للاستيرادات العراقيه 2003 -2013 (مليون دولار)

المنطقه الجغرافيه	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اسيا	1289	1367	1437	2700	3163	8368	15557	12615	14840	14956
الامريكيتيين	2634	2897	3158	2190	3921	3562	3767	4101	4825	5203
اوربا	2465	5846	8787	6011	10794	15440	4484	18806	22123	22756
الدول العربيه	3446	6280	7855	9035	16399	14068	10935	11903	14002	14689
افريقيا	34	52	57	63	112	208	220	239	281	267
بقية العالم	78	86	161	6	10	121	127	139	163	156

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامه للاحصاء والابحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات ، 2014 .

[8] مركز حمورابي للدراست الستراتيجيه ، التقرير الستراتيجي العراقي 2008 ،بغداد 2008 ص 293
مركز حمورابي للدراست الستراتيجيه ، التقرير الستراتيجي العراقي 2010 -2011 ،بغداد 2011 ص 236، مصدر سابق .

1- التوزيع الجغرافي للاستيرادات :

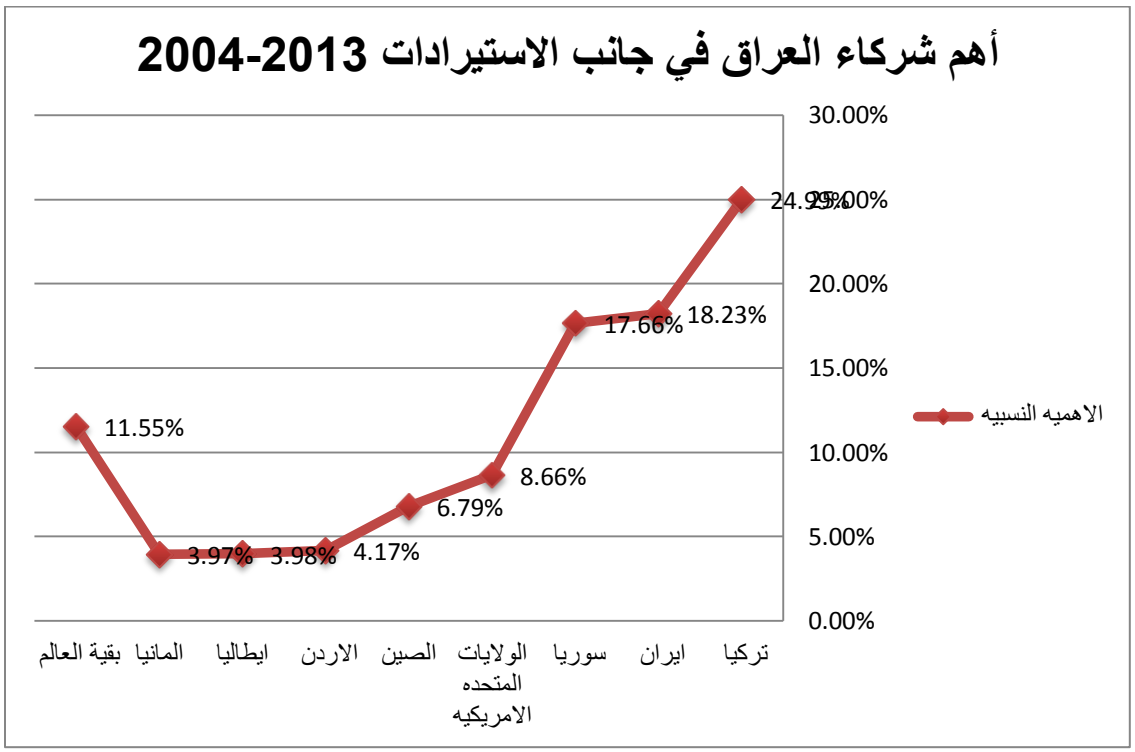
ومن ملاحظة اتجاه بيانات الجدول (2) الذي يبين الاتجاه الجغرافي للاستيرادات العراقية وحسب المناطق الجغرافيه الدولية الشريكه للعراق نلاحظ ان اهم الشركاء في قطاع الاستيراد من المناطق هي الدول الاوربية بالدرجة الاولى وذلك من خلال ملاحظة نمو رقم الاستيرادات العراقية خلال فترة الدراسة من (2465) مليون دولار الى (22756) مليون دولار للعام 2013 وهي زيادة مضطرده خلال الفترة المدروسة تليها الدول الاسيويه والدول العربيه حيث زادت استيرادات العراق من هاتين المنطقتين التجارتيين من (1289و3446) مليون دولار الى (14956و14689) مليون دولار على التوالي ، تليهما الامريكتين وافريقيا حيث زادت استيرادات العراق من هاتين المنطقتين من (2634 و 34) مليون دولار الى (5203و267) مليون دولار على التوالي يلي ذلك باقي مناطق العالم بارقام ضئيلة من الاستيرادات بالقياس الى المناطق اعلاه وبشكل عام فإن النمو في اجمالي الاستيرادات بلغ حوالي 84 % سنويا بعد العام 2006 الى العام 2009 وبمثل النسبة بين العام 2009 والعام 2012 [9] .

اما اذا اردنا تحليل اتجاه الاستيرادات العراقية من الدول الشريكه بشكل منفرد يمكن ان نلاحظ ان الشركاء التجاريين في قطاع الاستيرادات يتوزعون بحسب الاهمية النسبية في بيانات الفترة التي تعالجها الدراسة كالاتي اولا تركيا حيث تمثل الاستيرادات منها نسبة (24،99 %) من اجمالي الاستيرادات ثم ايران بنسبة (18،23 %) ثم سوريا والولايات المتحده والصين بنسب قدرها (17،66 % ،8،66 %، 6،79 %) على التوالي ثم كل من الاردن وايطاليا والمانيا بنسب قدرها (4،17 %، 3،98%، 3،97 %) على التوالي وباقي انحاء العالم بنسبة (11،55 %) من الاستيرادات العراقيه مع العلم ان النسب اعلاه اخذت كمعدل عن السنين من 2004 الى 2013 وحسب البيانات المسجله [10].ويبين الشكل (2) ادناه هذا التوزيع حسب البيانات اعلاه .

[9] The economist intelligence unit ,Iraq ,country report ,London ,December 2014,P31

[10]البنك المركزي العراقي ، المديرية العامه للاحصاء والابحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات ، 2014 ،مصدر سابق .

الشكل (2) اهم شركاء العراق في جانب الاستيرادات 2004 –2013



ويمكن تعليل هذا التوزيع لاسباب عدة من اهمها العامل الجغرافي من حيث القرب وسهولة لوجيستيات التجارة مع الدول تركيا وايران وسوريا فضلا عن التمايز السعري كميزة تنافسيه لسلع الدول اعلاه فضلا عن المتغيرات المتعلقة بذوق المستهلك العراقي وامكانية توافق منتجات هذه الدول مع ذلك كعامل جاذب وجملة عوامل اخرى اقل شأناً كالعوامل السياسيه والاجتماعية والثقافيه كعوامل مساعده ثانويه

2– التركيبه السلعيه للاستيرادات : التركيبة السلعية لإستيرادات العراق ضمن مدة الدراسة تركيبه تقليدية تقع تحت تصانيف اساسية هي :

- معدات النقل والسيارات والمحركات وباقي التجهيزات الميكانيكيه ومعدات الطاقه والعدد
- المواد الغذائية الطازجه كالفواكه والخضر
- المواد الغذائية المصنعه
- الملابس والمنسوجات والمفروشات والسجاد والاثاث
- ألاجهزه المنزليه الرخيصه
- الاجهزه الالكترونيه والاتصالات
- التجهيزات الامنيه والعسكرية والاسلحه بانواعها
- المشتقات النفطيه
- البتروكيمياويات واللدائنيات والزجاجيات
- المواد الانشائيه والمعدنيه
- المواد الكيمياويه والمنظفات ومواد التجميل والعطور
- مواد التغليف
- القرطاسيه والمنتجات الورقيه
- الادوية والتجهيزات الطبيه
- تجهيزات الطاقه الكهربائية والشبكات
- الاخشاب
- فقرات سلعيه اخرى [11]

ومن الملاحظ هنا سعة استيرادات العراق من ناحية التركيبه السلعية بحيث تشمل هذه القائمة الطويله لكي تثبت تنوع الاستيرادات وثقل عبأ تمويلها بالمقارنة الى الاحاديه في جانب الصادرات كما لاحظنا ذلك اعلاه عند مناقشة تركيبة الصادرات العراقية والتي تتمثل تقريبا بالصادرات النفطيه فقط .

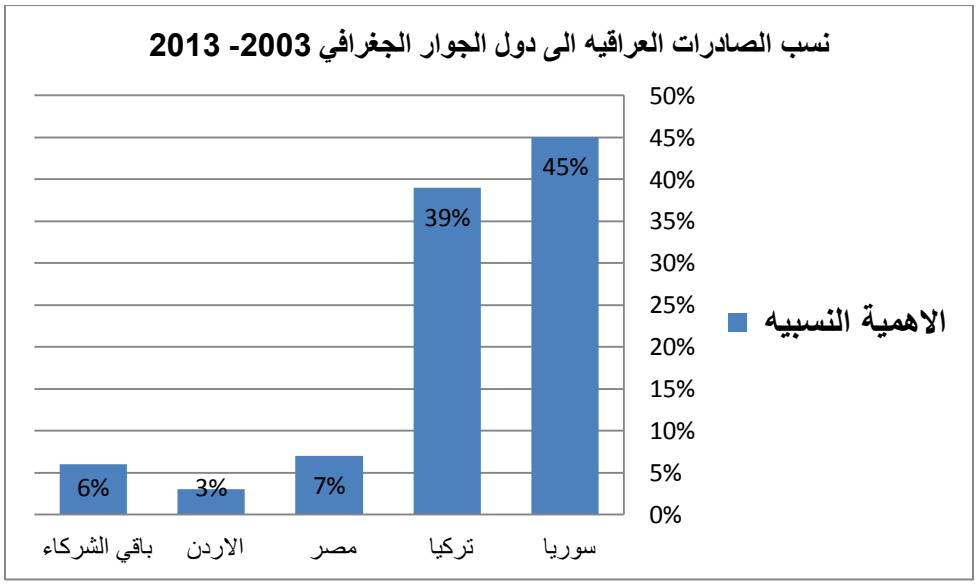
المحور الثاني : شراكات العراق التجاريه مع دول الجوار الجغرافي :

[11] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء ,احصاءات التجاره الخارجيه ،تركيبة الاستيرادات العراقيه ، بغداد ، 2013

اولا :الصادرات العراقيه الى دول الجوار الجغرافي –

كما تمت الاشارة سابقا في المحور الاول من الدراسة في معالجة جانب الصادرات بشكل عام فإن النفط الخام هو البند الاساس في الصادرات العراقيه نحو السوق الدولية بشكل عام وهكذا السياق بالنسبة لسوق دول الجوار الاقليمي مع الاخذ بنظر الاعتبار وجود بعض الاستثناءات البسيطه هنا وهناك وهي لاتمثل وزنا في اجمالي الصادرات الى دول الجوار الجغرافي وللاسباب نفسها التي اوردتها الدراسة في اعلاه ويمكن معالجة الامر من خلال تحليل ماورد في الجدول (3) ادناه الذي يحتوي على بيانات التجاره الخارجيه مع دول الجوار الجغرافي ، حيث نلاحظ ان اعلى رقم سجل للصادرات العراقيه الى مجموعة دول الجوار الجغرافي كان الى سوريا في العام 2008 كما يبين الجدول (3) ادناه وتبين ارقام جانب الصادرات العراقية الى دول الجوار الجغرافي تميز العلاقه مع سوريا وتركيا ثم الاردن حيث تبلغ صادرات العراق خلال فترة الجدول ادناه الى كل من سوريا وتركيا و مصر ثم الاردن مانسبته كمعدل للسنوات 2003 –20013 (45 % و39 % و 7 % و3%) تقريباً على التوالي كما يوضح الشكل (3) ادناه .

الشكل (3) نسب الصادرات العراقيه الى دول الجوار الجغرافي 2003–2013



جدول التبادل التجاري للعراق مع بلدان الجوار الجغرافي 2003 -20013 (مليون دولار)

البلد / السنه	الاردن		ايران		تركيا		السعوديه		سوريا		عمان		مصر		الامارات	
	الصادرات	الوردات	الصادرات	الوردات	الصادرات	الوردات	الصادرات	الوردات	الصادرات	الوردات	الصادرات	الوردات	الصادرات	الوردات	الصادرات	الوردات
2003	675	769	–	15	912	102	–	–	*an	an	–**	–	115	–	–	–
2004	46	734	24،8	790	906	718	–	16	116	721	–	–	112	118	–	2،7
2005	38	1100	5،6	1100	726	1883	–	32	316	1112	–	35	236	228	–	1،7
2006	40	1582	35	1800	1511	5112	–	38	806	5841	–	75	315	370	–	3،6
2007	79	1707	70	2870	1526	6013	–	48	1192	6588	–	59	303	372	–	4،3
2008	128	3075	67	4123	1612	1333	–	52	1918	11798	–	105	312	665	–	4،2
2009	182	1482	51،8	4109	1517	2102	–	71	678	7580	–	332	380	654	–	486
2010	212	1568	403	4439	823	1134	–	232	890	8119	–	170	412	444	–	816
2011	178	1706	121	6100	231	1003	–	362	1370	8729	–	382	441	755		701
2012	433	2008	73،8	5607	149	10850	–	541	1620	10268	–	450	435،7	886	112	1500
2013	472	2175	64،7	5609	128	11864	–	an	612	721	–	446	431	871	–	1546

Sours: International monetary fund , direction of trade statistics , Washington D.C 2004 P.P 257 -258. / International monetary fund , direction of trade statistics , Washington D.C 2009 P.P198-199 / International monetary fund , direction of trade statistics , Washington D.C 2012,P.P204-205

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامه للاحصاء والابحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات 2014 .

*an:الاحصاءات غير متوفره / **- : يعني صفر

وهو تركزعالي واضح في سلوك الصادرات العراقيه الى دولتين بالخصوص هما سوريا وتركيا والسبب الذي يعلل ذلك مسألتين هو عمق العلاقه التجاريه مه البلدين اعلاه وارتفاع اقيم التبادل التجاري بشكل عام كما سنرى في جانب الاستيرادات العراقيه من هذين البلدين بالقياس الى بلدان الجوار الجغرافي الاخرى وستحاول الدراسة ايجاد التفسيرات لذلك في المكان المحدد للاستيرادات ،كما يمكن ان نرجع التركز في حالة تركيا انها الممر الثاني لتصدير النفط العراقي الى السوق الدولية عن طريق ميناء جيهان بعد المنفذ الجنوبي على الخليج لذلك فمن البديهي ان يكوّن ذلك مساراً فضل لتركيا لإستيراد تركيا احتياجاتها من النفط الخام من المصدر العراقي كخيار مفضل من ناحية شروط التعاقد واستدامة التجهيز ،اما حالة سوريا فهو حاجتها الملحة للنفط الخام العراقي باسعاره التفضيليه كون العراق هو اقرب دوله نفطيه على سوريا تؤمن تجهيزات مستقره منه .

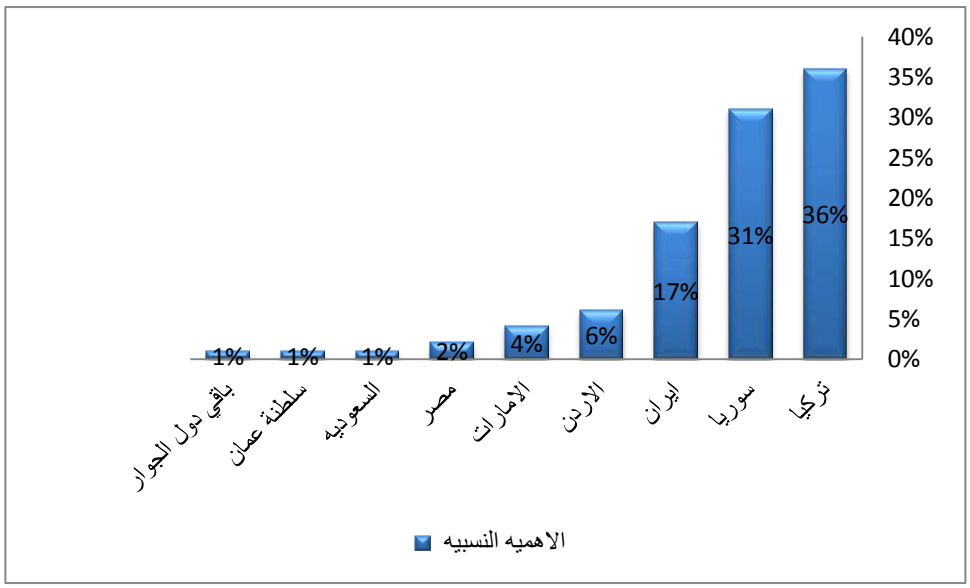
ثانيا الاستيرادات العراقيه من دول الجوار الجغرافي

1- توزيع الاستيرادات حسب مصدرها

اذا اردنا ان نصنف دول جوار العراق من حيث اولوية التبادل التجاري مع العراق من حيثالنسبه المئويه من القيمه العامه للاستيرادات العراقيه منها للاعوام 2003 -2013 فيمكننا ان نضع تركيا وسوريا في الاولويه الاولى حيث تمثل الاستيرادات من تركيا وسوريا ما يقارب (36 % و 31 %)من اجمالي الاستيرادات من دول الجوار الجغرافي ثم ايران والاردن والامارت ومصر والسعوديه وسلطنة عمان ثم باقي دول الجوار الجوار الجغرافي للعراق بالنسب الاتية من اجمالي استيرادات العراق من الجوار الجغرافي (17 % و6% و4% و 2% و1% و2%) على التوالي ويبين الشكل ( )ادناه هذا التوزيع حسب الاهميه النسبيه لكل شريك من الدول اعلاه ونلاحظ تركز جانب الاستيرادات العراقيه كمعدل للاعوام 2003 -2013 بشكل واضح من تركيا وسوريا وهي نفس الدول التي تركزت فيها صادرات العراق كما لاحظنا سابقا ،ويمكن تعليل ذلك من خلال توفر القدرات الانتاجيه الواسعه لهذين البلدين في فترة الدراسة وامكانيتها على الاستجابه على كل الطلبات العراقيه

وخصوصا في جانب المواد الغذائيه والمنزليه ولارتفاع نوعيات السلع المنتجه وملائمتها للذوق العراقي خصوصا في الاطعمه الطازجه والمعلبه واللحوم فضلا عن ملائمة اسعار العرض وانخفاض كلف النقل والشحن للقرب الجغرافي وتوفر التسهيلات الحكوميه لدى البلدين باتجاه العراق وفق اليات مشتركه في اطار ادارة المنافذ الحدوديه البريه بشكل مستديم وسلس .

الشكل (4) نسب الاستيرادات العراقيه من دول الجوار الجغرافي 2003-2013



2- التركيبه السلعيه لاستيرادات العراق من دول الجوار الجغرافي :

تتجه الاستيرادات العراقيه من دول الجوار اتجاه استهلاكيا بشكلها العام ويمكن ان ندرج المجاميع السلعيه الاتيه لاستيرادات العراق من دول الجوار الجغرافي ،خصوصا تلك المجاميع التي تمثل الرقم الاعلى من الاستيرادات اعلاه حيث يستورد العراق بشكل عام المجاميع الاتيه :

- المواد الغذائيه الزراعيه
- المواد الغذائيه المعلبه والمصنعه

- مواد التغليف والتعليب
- البلاستيكيات
- المواد الكيمياويه ومواد التنظيف
- الملابس والمنسوجات
- الاثاث والمفروشات
- الاجهزه المنزليه
- المنتجات المعدنيه
- المواد المعدنيه
- المواد الانشائيه
- السيارات والعربات
- الاخشاب الخام
- الادويه والمستلزمات الطبيه
- العطور ومواد التجميل [12]

ثالثا :تقييم التجاره الخارجيه للعراق مع دول الجوار الجغرافي :

ان المصلحة الاقتصاديه معيار واسع ولكن عندما نريد ان نقيم العلاقة التجاريه والاقتصادية بشكل عام وفق المعيار الادق يجب ان نتفحص العلاقه وفق مفهوم الربحية التجاريه واضدادها حيث ان هناك مقاييس للربحية التجاريه المجردة او انواع الربحيات الاخرى كانتقال القيم المضافه او انتقال التكنولوجيا النادرة خلال التبادل ، من هذا المنطلق فان العلاقة التجاريه للعراق مع دول الجوار تشوبها حالات من اللاربحيه او الخسارة بعبارة اخرى في

1- اقيام السلع والبضائع

2- نوعية السلع ومدى مطابقتها مع المواصفات المعتمدة دوليا ومحليا وحدود الجودة

[12]وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء ،2013 ،مصدر سابق

حيث ان العراق في اطار هذه المقاييس فان اقيام السلع المستورده باسعار تفوق في بعض مستوياتها الدوليه وتؤشر خسارات للاقتصاد العراقي فضلا عن ان الخسارات ايضا تاتي من ان اقيام المصدر الى هذه الدول اقل بكثير من المستورد اذن نحن هنا بصدد عجز في الميزان التجاري الثنائي مع هذه الدول ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ايجاد موقف الميزان التجاري مع دول الجوار الجغرافي لعامي 2003 و20013 وهو كالاتي

= قيمة الصادرات – قيمة الاستيرادات

للعام 2003 = 1702 –886 = (+ 816) مليون دولار قيمة فائض الميزان التجاري

للعام 2013 = 2593،7–23232 = (–20638،3) مليون دولار العجز في الميزان التجاري

ويمكن كذلك تقييم العلاقه التجاريه بمعيار اخر هو معدل التبادل الدولي [13]، حيث سيتم احتساب نمو معد التبادل الدولي للعام 2013 مقارنةً بالعام 2003 على ان معدل التبادل الدولي للعام 2003 كسنة اساس هو 100 % وفق المعادله التاليه :

= الرقم القياسي لاسعار الصادرات للعام 2103 / الرقم القياسي لاسعار الاستيرادات للعام 2013 x100

= 2593،7 /23232 x 100 = 0،11 = تقريبا

هذا معناه ان معدل التبادل الدولي قد حقق خساره بمقدار 89% في غير صالح العراق في العام 2013 بالمقارنه مع بداية المده في العام في علاقته مع دول الجوار الجغرافي 2003 وهو في صالح شركاء العراق في المنطقة اعلاه

اما مايتعلق بالنوعيه والانطباق المقاييسي فان معظم السلع المستورده من تلك الدول لاتحمل مواصفات جيده ولاتلتزم بالمقاييس الدوليه والمحليه على حد سواء وذلك ناتج من عدم كفاءة

[13] لمزيد من التفاصيل حول معيار معدل التبادل الدول مراجعة : امين رشيد كنونه ،الاقتصاد الدولي ، الجامعه المستنصريه ، بغداد ، 1987 ص.ص 85–92 .

مراكز السيطرة النوعيه في المنافذ الحدوديه بشكل عام لذلك فهي خسارة على المستوى العام من الناحيه الصحيه والتكنولوجيه فضلا عن الماليه التي تتمثل بدفع اقيام لسلع غير جيدة على الاعم الاغلب منها، وهناك سبب مهم لاتجاه التجار العراقيين نحو هذه السلع واطئة النوعيه وهو كون ان هولاء بشكل عام يتصفون بالحساسيه من الظروف الاقتصاديه والظروف العامه التي تتسم لحد الان بعدم الاستقرار النسبي الذي يجعل هولاء المتعاملين يلجأون الى ذلك لدرء احتمال الخسارات الكبيره عند تبدل الظروف بشكل فجائي غير مواتي لتصريف بضائعهم المستورده ،فضلا عن تراخي تطبيق نظم تدقيق السيطره النوعيه في المنافذ الحدوديه لجملة عوامل من اهمها تراجع امكانيات السلطات في تطبيقها ومستويات الفساد في الهيئات الحكوميه المسؤوله عن ادارة هذه المنافذ ،وعدم ملائمة التشريعات لمتطلبات المجاميع السلعيه والتصنيفات العالمية التي تشكو التقليديه بمعظم مكوناتها .

لذلك يمكن ان نصنف الخسائر الناتجه عن متاجرة العراق مع دول جوار الجغرافي بالاصناف التاليه :

1- خسارة ماليه:وهي تحمل الاقتصاد العراقي كلف ماليه عاليه بعكس ايراداته من هذه التبادلات وهي حالة واضحه للنزف المالي للعراق ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان مصادر تمويل الاستيراد هي من ايرادات النفط الخام وهو العمود الفقري لايراد العراق من العملات الصعبه
2- خسارة نوعيه :تتضح من خلال استيراد نوعيات رديئه واجبارالمستهلك العراقي على التعود عليها بطريقة تشبه اغراق السوق فضلا عن مخرجات ذلك في اطار الصحه العامه ونشاط العاملين وخصوصا في مجال الغذاء والدواء والمستهلكات الحيويه التي يمكن ان تظهر انيا او في مراحل اخرى
3- خسارة مستقبليه : هذا النوع من الخسائر يأتي من خلال تعميق حالة القصور للقطاعات المحلية في الانتاج مثل قطاع الزراعه والاغذيه والقطاعات الاخرى التي يمكن تعمل على احلال قسم من الاستيرادات وذلك سوف يخُسِر الاقتصاد العراقي فرصة يمكن ان يقلل فيها من حالة القصور والاحاديه في الاقتصاد الذي ببساطه يمكن مع استمرار الحاله ان يتراجع

في قدرته على تمويل الاستيرادات وتظهر حالة استدامة العجز في الميزان التجاري مع العالم بشكل عام

الاستنتاجات والتوصيات

أ-الاستنتاجات :

يمكن الخروج بالاستنتاجات التاليه في اطار التحليل لموضوع الدراسة

1- ان تجارة العراق الخارجيه في جانبي الصادرات والوردات تتركز بمناطق جغرافيه بعينه والسبب هو احادية الصادرات (النفط الخام) لذلك سوف يكون الشركاء من جانب الطلب العالمي للنفط وحسب اتجاه العراق لششراكاته كما اوضحت الدراسة في محال عدة من متنها، اما جانب الاستيرادات فتتركز ايضا في المناطق عينها مع الاخذ بنظر الاعتبار تميز منطقة الجوار الجغرافي في ذلك ويمكن ارجاع ذلك لاسباب جغرافيه وكلفويه فضلا عن حداثة رجوع العراق الى سوق التجارة الدوليه حديثا وعدم نضوج نمط الطلب لصادرته فضلا عن حدود مستويات الدخل الفردي على كميات ونوعيات الاستيرادات واسعار عرضها .

2- العلاقات التجاريه العراقيه مع دول الجوار الجغرافي تتركز في جانبي الصادرات والواردات مع الجيران المباشرين وهم تركيا وسوريا وايران بنسب متميزه وتتميز هذه الحالة بافضلية مستقبليه واستدامه لاسباب اقتصاديه تنبع من تركيبة وهيكلية هذه الاقتصادات ونشاط نظامها الانتاجي فضلا عن اسباب تنبع من النمط الاستهلاكي العراقي ومستويات نموالدخل الفردي فضلا عن الحتميات الجغرافية التي تنتج مخرجات تتعلق بافضلية اسعار عرض الاستيرادات لدى المتعاملين العراقيين الذين يتميزون بحساسية عالية تجاه الاسعار ونمط تشاؤمي واضح .

3- الخلاصة التقييمه للتبادل التجاري مع دول الجوار الجغرافي تبين ان العراق خلال فترة الدراسة 2003 -2013 متضرر باتجاهات مختلفه وحسب معطيات تحليل جداول التبادل التجاري بالقيم النقديه ويأخذ هذا الضرر صورا ماليه ونوعيه ومستقبليه

4- يمكن الاشارة الى ان المدى المتوسط والقصير سوف يبقى على اتجاهات التجاره الخارجية للعراق بنفس النمط لعدم ورود اشارات لتغيير اتجاهات تنمية المصدر المحلي للانتاج الذي يمكن ان يحل محل مجاميع من السلع المستورده ويغير من حال معدل التبادل الدولي لصالح العراق خصوصا مع دول الجوار الجغرافي الذي سيظل بغير صالح الجانب العراقي .

5- إن سياسة الباب المفتوح وتذليل الصعوبات التي تنتهجها السياسة التجاريه العراقيه وضمن تبريرات قسم منها منطقيه واخرى غير ذلك بالرغم انها من الانماط التي يمكن ان تساهم بعملية تقليل فائض الطلب المنشأ للتضخم ويمكن لها أن تساهم في عمليه التنميه الاقتصادية ،لكن واقع كثير من مخرجاتها كانت بالضد من تسهيل عملية التنميه لسيادة الاستيراد ذا النمط الاستهلاكي الاساسي فضلا عن إن الظروف الموضوعية السائده في العراق المرافقه للسياسة اعلاه مثل نمط البيروقراطيه الحكومية والظروف السياسية والاجتماعية والامنيه والاداريه تعمق من الاثار السلبيه المكتشفه والعرضيه للسياسة التجاريه المشار اليها اعلاه .

ب-التوصيات :-

توصي الدراسة ببعض التوصيات من اجل الاستفاده العمليه من جهودها

1- اعادة النظر بنمط سياسة الباب المفتوح كنمط سياسة تجاريه والاخذ بنمط سياسة الاولويات الاقتصادية والاولويات الأخرى اي نمط متحرك مراجع من السياسة التجاريه للتقليل من الخسائر وزيادة المغانم منالمتاجره مع العالم وخصوصا مع دول الجوار الجغرافي .

2- اعادة النظر بالاساليب الجبائيه عند مناسبات تخطي المنافذ الحدوديه لاستخدامها كمُرَشِد للانفاق في حالات الاستيراد والاخذ بنظر الاعتبار اعادة النظر بها سنويا .

3- اعادة النظر بنظم ادارة التقييس والسيطرة النوعية وتقوية الايجابي منها والغاء السلبي واعادة تقويمها بشكل دائم والعمل على اعتبارها وسيلة من وسائل حماية المستهلك

والتي تعتبر من الحقوق الاقتصاديه الاساسيه للانسان في عالمنا المعاصر ،فضلا عن تقوية الاطار التنفيذي منها تدريجياً خصوصا مع الحالة القانونيه والاداريه التي يمر بها البلد ويمكن اعتبار اليات التقييس والسيطرة النوعيه مهمه سياديه على المدى المتوسط والبعيد وتديرها مؤسسات اتحاديه من خلال ان المنافذ الحدوديه هي مهمات اتحاديه حصرا .

4- اتباع حملات الرأي العام لترشيد نمط الاستهلاك والتقليل من النمو غير المبرر له وافراد مقومات وتخصيصات مالية حكومية لذلك بوساطة متعاقدين متخصصين بالحملات الاعلامية لادارة الرأي العام وتحويله ، لأن الحالة التي بينها التحليل في متن الدراسة هي تسرب للقيم المضافة على ندرتها في الاقتصاد العراق الى خارجه لايقابله انتقال قيم مضافه الى الداخل بشكل شبه تام .

5- استخدام مناسبات المفاوضات واللجان السياديه المشتركه ونقاط المساومه الدوليه لتثبيت دلائل عمل تجاريه جديده تراعي المصلحه العراقيه العليا تجاريا خصوصا مع دول الجوار الجغرافي والاخذ بنظر الاعتبار تقييمها سنويا لتفعيلها في تحقيق اهداف التبادل التجاري العادل والمتوازن .

6- العمل على استنباط طرق تنشيط لقطاعات الانتاج المحلي كالزراعة والصناعة التي يمكن ان تساهم في احلال الاستيرادات ،كالمنح والمعونات والقروض والتسهيلات القانونيه والاستثمار الاجنبي والمحلي ذا الاحجام الكبيره والمتوسطه خصوصا في القطاع الزراعي .

المصادر :

أ – المصادر العربيه

1- مظهر محمد صالح ، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق /الدولة الريعيه من المركزيه الاقتصاديه الى ديمقراطية السوق ، بيت الحكمه العراقي ، بغداد ،2010 .

2- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيه ،التقرير الستراتيجي العراقي 2010 - 2011 ، بغداد 2011 .

3- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامه للاحصاء والابحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات ، 2014 .

4- عبد الرؤوف رهبان، جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق ،دمشق ،2004

5- مركز حمورابي للدراست الستراتيجيه ، التقرير الستراتيجي العراقي 2008 ،بغداد 2008

6- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء ,احصاءات التجاره الخارجيه ،تركيبة الاستيرادات العراقيه ، بغداد ، 2013

7- امين رشيد كنونه ،الاقتصاد الدولي ، الجامعه المستنصريه ، بغداد ، 1987.

B-English resources

1-IMF Country Report. IRAQ , International Monetary Fund Washington, D.C.,JULY 2013

2-The economist intelligence unit, Iraq, country report, London, December 2010.

3-World oil outlook 2012, OPEC secretariat, Vienna Austria, 2012.

4-The economist intelligence unit ,Iraq ,country report ,London ,December 2014

.

5-International monetary fund, direction of trade statistics , Washington D.C, 2004 .

6- International monetary fund , direction of trade statistics , Washington D.C ,2009 .

7- International monetary fund , direction of trade statistics , Washington D.C ,2012 .